دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سرت

مجلة أبحاث

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية الآداب - جامعة سرت

العدد الحادي عشر ،مارس2018م

11

ISSN 2518 5985

مجلة أبحاث

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية الآداب - جامعة سرت
العدد الحادي عشر، مارس 2018 م

المشرف العام :

د. حسين مسعود أبومدينة

رئيس التحرير

د. محمد الساعدي أصبيع

أعضاء هيئة التحرير

د. محمد عمـــر رمضـان
د. فرحة مفتاح الشريدي
د. ســـعد عمر عبدالعزيز
د. محمـــد علي الفقـــهي

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على البريد الالكتروني

Email : Abhat@su.edu.ly

مجلة أبحاث

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية الآداب - جامعة سرت
العدد الحادي عشر ، مارس 2018 م

ABHAT

JOURNAL OF ARTS FACULTY

دار الكتب الوطنية
بنغازي - ليبيا

رقم الإيداع القانوني
393 / 2015م
رقم الايداع الدولي
ISSN 2518 5985

حقوق الطبع والنشر محفوظة

العدد الحادي عشر ، مارس 2018 م

شروط النشر:

- لغة المجلة هي اللغة العربية، كما تقبل المجلة بحوثا في تخصص اللغتين الانجليزية والفرنسية.
- يجب ألا يكون البحث قد سبق نشره أو الفع به لأية مطبوعة أخرى أو مؤتمر علمي.
- أن تكون للبحث مقدمة تثار فيها الإشكالية التي يرغب الباحث في تناولها بالدراسة والتحليل.
- أن يكون البحث مراعيا للأصول العلمية في البحث العلمي والتوثيق.
- ينبغي ألا تزيد عدد صفحات البحث على (30) صفحة.
- تعطى الاقتباسات والتعليقات والهوامش أرقاما مسلسلة في متن البحث على النحو الآتي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، الطبعة، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.
- تلحق الهوامش بآخر البحث بحجم (12).
- تخضع البحوث التي ترد إلى المجلة للتقييم من قبل أساتذة متخصصين، وذلك وفقا للأسس المتبعة . وقد يعاد البحث إلى كاتبه لإجراء بعض التعديلات النهائية حسب رأي المقيمين.
- يقدم البحث على قرص مضغوط (C D) وثلاث نسخ مكتوبة بالحاسوب، بخط حجم (14)، نوع (Traditional Arabic).
- يكتب الباحث اسمه، وجهة عمله، وعنوان البحث على واجهة البحث.

- يرفق مع البحث السيرة الذاتية للباحث للمرة الأولى.
- البحوث المقدمة إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها سواء أنشرت أم لم تنشر.
- البحوث التي تنشر في المجلة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها.
- ترسل إلى صاحب البحث المنشور عدد خمس نسخ من العدد الذي نشر فيه البحث.
- يشترط في قبول البحوث التزامها بالشروط السابقة.

للراغبين في نشر بحوثهم العلمية بهذه المجلة الاتصال بهيئة التحرير بمقرها بمبنى كلية الآداب بجامعة سرت، أو عن طريق البريد الالكتروني للمجلة:

Email : Abhat@su.edu.ly

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
رسالة إرشاد الغويِّ لمعنى اللفظِ اللغويِّ. تحقيق: د. عمر على سليمان الباروني.	34 - 1
دروس القوافي في معجم كتاب العين. د. سليمان رمضان الأسطى.	58 - 35
دراسة وصفية تحليلية لمعنى (إنْ) في قوله تعالى ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾. د. على سالم جمعة شخطور.	84 - 59
المنهجية العلمية بين الفقه والنحو. د. حليمة أحمد بيت المال.	112 - 85
المعاني المطروحة حقيقتها ومفهومها في النقد العربي. د. سليمان مختار محمد إسماعيل.	132 - 113
آليات السرد بين مقامات الحريري والسرقسطي. د. أمينة الشريف سالم عقيلة.	186 - 133
بشير السعداوي مستشاراً سياسياً للملك عبدالعزيز بن سعود(1939– 1946م). د. ارويعي محمد على قناوي.	230 - 187
جيومورفولوجية التموجات الرملية في حوض وادي تلال. د. سليمان يحيى السبيعي. د. محمود علي المبروك.	276 - 231
محطات الوقود في مدينة طرابلس بين ضرورة خدماتها وآثار مخلفاتها. د. نجاة محمد المهدوي.	292 - 277
التغير في استخدامات الأرض بمنطقة مصراتة (دراسة جغرافية). د. علي عطية أبوحمرة. د. إسماعيل مصباح الزاوية.	306 -293

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
الضغوط المؤثرة على الممارسة المهنية الاعلامية "دراسة ميدانية للقائم بالاتصال بمدينة بني وليد الليبية" د. عبدالله محمد عبدالله أطبيقة.	356 – 307
الموضوعية في البحث الاجتماعي. د. حسن علي ميلاد فرج. أ. محمد احمد مفتاح ابراهيم	370 – 357
التغير الوظيفي للأسرة وتحديات العولمة. أ. فاطمة منصور فرج.	400 – 371
Le Majnoun de Layla en Europe. Dr/ Abdelhakim Almahdi Ibrahim Alcherif	408 – 401

الافتتاحية

لاشك بأن العلاقة بين كم الإنتاج العلمي المتمثل في الإصدارات العلمية من كتب و دوريات و مجلات و كذلك حجم المساهمة في خدمة المجتمع ومكانة أي مؤسسة تعليم عالي هي علاقة طردية. فكلما أزداد حجم هذا الإنتاج وتنوعت طبيعة هذه الخدمات كلما ارتفعت مكانة هذه المؤسسة وذاع صيتها وكسبت احترام وتقدير الجميع بالداخل والخارج. وإيماناً منا بهذا المبدأ ورغم الصعوبات التي مرت وتمر بها بلدنا بشكل عام ومدينة سرت بشكل خاص، إلا أن هيئة تحرير مجلة أبحاث لم تذخر جهداً من أجل المحافظة على استمرارية صدورها في الوقت المحدد. وعليه فانه من دواعي سرورنا كهيئة تحرير مجلة أبحاث أن نضع بين أيديكم العدد الحادي عشر من المجلة. هذا العدد يحمل في طياته مجموعة من الأبحاث العلمية المحكمة والمتنوعة في مواضيعها واهتماماتها والمتوحدة في أهدافها والمتمثلة في نشر المعرفة وإثراء البحث العلمي كلاً حسب تخصصه. ويبلغ عدد الأبحاث المنشورة في هذا العدد أربعة عشر بحثاً في مواضيع بمختلف التخصصات اللغوية والتاريخية والجغرافية والاجتماعية والإعلامية لأساتذة أجلاء خصصوا جزء من وقتهم الثمين للبحث العلمي. وكلنا أمل بأن يسهم تناول هذه المواضيع في إثراء النقاش العلمي البناء وإضافة المعلومة القيمة التي تسهم في الرفع من الوعي بالعديد من القضايا الهامة التي تمس مجتمعنا بشكل مباشر وتسهم في تطوره وتقدمة في جميع مناحي الحياة.

ولا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر للسادة الباحثين المشاركين في هذا العدد كما نتقدم بالشكر لكل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في أنجاز هذا العمل.

و أخيراً، بالرغم من الجهد الكبير الذي بذلته الهيئة في إخراج وتقديم هذا العدد بالشكل المرضي، إلا أن هذا العمل يبقى عملاً بشرياً لا يخلوا من الهفوات والأخطاء غير المتعمدة والتي إن وجدت نرجو من قراءنا الأعزاء أن يلتمسوا لنا العذر في ذلك، ويسرنا أن نتلقى أرائكم واقتراحاتكم وملاحظاتكم عبر البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة حول هذا العدد والأعداد السابقة بما يسهم في تحسين وتطوير المجلة شكلاً ومضموناً.

والسلام عليكم

هيئة التحرير

2018/03/01م

التغير الوظيفي للأسرة وتحديات العولمة

أ. فاطمة منصور فرج
قسم علم الاجتماع/كلية الآداب/ جامعة سرت

مقـدمة:

اكتسبت الأسرة الإنسانية على مر التاريخ مكانتها وأهميتها من الأدوار والوظائف التي تقوم بها لنفسها، أو لأفرادها، أو للمجتمع الكبير، هذه الوظائف والأدوار والتي اختلفت باختلاف المجتمعات وباختلاف العصور لطالما دعمت مركز الأسرة وقوت من نفوذها وتأثيرها، وقد أشار علماء الاجتماع والأنثربولوجيا إلى أن الأسرة منذ بداية ظهورها كانت تقوم بجميع الوظائف إلا أن التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع جعلت دور الأسرة يتراجع في أداء هذه الوظائف .

ومما لاشك فيه أن التغير في أداء هذه الوظائف والأدوار، والذي يرجع بطبيعة الحال إلى عوامل مختلفة، يفسح المجال أمام قوى أخرى أكثر سطوةً وأكثر تأثيراً، لإعادة تشكيل شخصيات الأفراد وبناء سلوكياتهم وطبائعهم، بل والتأثير في بعض الأحيان في عقائدهم الدينية وقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم، ومجمل ثقافة مجتمعهم التي كانت الأسرة أمينة عليها تنقلها من جيل إلى جيل .

هذه القوى التي اصطلح العالم على تسميتها بالعولمة ، والتي برزت بشكلٍ واضح خلال عقد التسعينات، ورأى فيها الكثيرون أنها تجسد حالة حضارية يكون معها العالم أكثر تواصلاً وأكثر انفتاحاً وتداخلاً، وتكاملاً وتجانساً في مختلف ميادين الحياة، وأنها الحالة التي تمكن الانسان من أن يكون قاب قوسين أو أدنى من أكثر أصقاع الدنيا ابتعاداً أو أشدها نأياً، حاضراً في أي مكان من المعمورة وهو غير متواجد في ذلك المكان، إنها المرحلة التي تذوب فيها الحدود والحواجز بين الدول، من خلال التبادل المكثف للتكنولوجيا والمعلوماتية

التي تتجاوز فيه قدرة الإنسان على الفعل والتأثير، وسرعان ما أصبحت هذه الظاهرة مصدر اهتمام وقلق المجتمعات في العالم بأسره، نظراً لتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي كشفت كثيراً من تناقضاتها وسلبياتها، مما جعل العالم يقف منها ما بين مؤيد ومعارض، فهي بقدر ما تحمل من مؤشرات ايجابية ، يأتي في مقدمتها ازدياد التبادل العلمي والثقافي بين المجتمعات، ودعم وجود حضارة انسانية واحدة تجمع الشعوب ولا تفرقها، والتوحد مع الأسرة العالمية في مسعاها للوصول إلى حقوق الإنسان وحريته، فإنها تحمل الكثير من المؤشرات السلبية لهذه المجتمعات، فهذا التبادل الثقافي الذي يحدث على مستوى العالم تسيطر عليه جهة واحدة لأنه "يأتي من المراكز الرأسمالية بكل قوتها وعنفوانها وقدراتها الاعلامية والتكنولوجية، ويصب في دول الأطراف كمجتمعات العالم الثالث، التي تصبح في الواقع مجرد مستقبلة لهذه الرسائل الاعلامية والثقافية، بكل ما فيها من قيم ، وهي في جميع الحالات تحمل أخطار الغزو الثقافي، مما يهدد الخصوصية الثقافية لهذه المجتمعات .

ارتبطت العولمة بالثورة العلمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأدت إلى تحولات كان من شأنها اندماج العالم وانكماشه، وبالتالي إلغاء فكرة المكان ومفهوم الزمان، بالإضافة إلى أنها أحدثت في تطورها تغيرات جذرية في طرائق حياة الناس وأدوارهم ونمط معيشتهم وكيفية تعاملهم مع المواقف الحياتية المختلفة، بل إنها أدت إلى نوع من الحراك الاجتماعي صعوداً وهبوطاً غير من المراكز النسبية للطبقات والشرائح الاجتماعية في أنحاء العالم"[1].

وما يهمنا من قضية العولمة في هذا البحث ليس إيجابياتها، وإنما التحديات التي تفرضها على المجتمعات، وعلى الجماعات الانسانية وأهمها الأسرة، في ظل التغيرات التي طالت بناءها ووظائفها ومجمل أدوارها التي تؤديها للفرد والمجتمع، هذا مع إيماننا بأن هذه الظاهرة ليست شراً كلها وليست خيراً كلها .

وإذا ما أردنا الاقتراب من مفهوم العولمة " فلابد من الأخذ في الاعتبار أنها تمر بثلاث عمليات تكشف عن جوهرها، الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لجميع الناس، والثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والثالثة تتمثل في زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات"[2]، ولعل الجماعة الصغيرة (الأسرة) معنية بهذا التشابه من خلال تبني النموذج الغربي في كل ما يتعلق بالحقائق والأساليب والوقائع الحياتية المعاصرة

للأسرة، وبالتالي فإن هذه العملية تؤدي حتماً إلى نتائج سلبية بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث، وإلى نتائج إيجابية بالنسبة إلى المجتمعات المتقدمة نظراً لعدم التكافؤ العلمي والتكنولوجي والاقتصادي بينها، وعدم قدرة المجتمعات النامية على التنافس لضعف امكانياتها ، وهذا ما يجعل الخطر محدقاً بها جراء هذه المعادلة .

ظهور مفهوم العولمة:

تعددت الروايات حول ظهور مفهوم العولمة، هل هو مفهوم حديث النشأة أم أنه متداول منذ وقت طويل، " فقد أشار قاموس (أكسفورد) إلى لفظ العولمة لأول مرة عام 1990م، وعلى هذا الأساس فإن ظاهرة العولمة تعد ظاهرة حديثة نسبياً، ولم تكن معروفة قبل عقد الثمانينات من القرن الماضي، وقد شاع استخدام هذا اللفظ بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار حائط برلين، ثم أصبح كثير التداول في وسائل الإعلام المختلفة، وفي كتابات الباحثين والمتخصصين في مجالات الاجتماع والاقتصاد والسياسة، وتعددت تفسيراته ومضامينه تبعاً لآرائهم الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء هذا المفهوم رفضاً أو قبولاً، فضلاً عن كون العولمة ظاهرة غير مكتملة الملامح كونها عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه من وجوهها المتعددة"[3].

بالمقابل أشارت بعض الدراسات إلى أن مفهوم العولمة ظهر قبل هذا التاريخ بكثير، "حيث أطلق لأول مرة في نهاية الستينيات على يد عالم السوسيولوجيا الكندي والأستاذ في جامعة تورنتو الكندية (مارشال ماك لوهان) عندما صاغ مفهوم (القرية الكونية) في كتابه (حرب وسلام في القرية الكونية) الذي ركز فيه على التطور التقني الواسع في وسائل الاتصال وأثره في تحويل العالم إلى قرية صغيرة. أما على الصعيد العربي فيعد (د. سمير أمين) من أوائل من تطرق إلى مفهوم العولمة وبدأ بدراسته وتحليله، بيد أن الكتّاب العرب اختلفوا حول تسمية هذه الظاهرة، فبعضهم أسماها (الكوكبة) وبعضهم أسماها (الكونية) بينما ذهب أغلبهم إلى تسميتها بـ (العولمة) ويبدو أن المصطلح الأخير هو الأكثر شيوعاً"[4].

وأياً كان الأمر فيمكن القول أن "جوهر العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني، إنها تدل على نظام جديد في العالم هو في طور الإنجاز ومن الناحية الاقتصادية ينظر للعولمة على أنها تدل على قمة التطور الذي

وصلت إليه الرأسمالية، حيث تسعى العولمة إلى أن تستبدل رأس المال الوطني برأس المال العالمي، وما يترتب على ذلك من انقلاب جوهري في شبكة العلاقات التي تربط الإنسان بواقعه وبالآخر من جهة ، وبتاريخه وميراثه الثقافي أو الحضاري من جهة أخرى"[5].

"لقد أعدها البعض طفرة تكنولوجية ومعلوماتية حديثة ، ومرحلة تاريخية تتميز بالتقدم العلمي الهائل، ذات تأثير مباشر على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات، فيما أعدها آخرون تجديداً أو تحديثاً لمخططات وسياسات قديمة، أرجعها أغلبهم إلى أكثر من خمسة قرون وبالتحديد إلى عام 1492م، عندما وصل (كريستوفر كولومبوس) إلى أرض القارة الجديدة أمريكا"[6].

مفهوم العولمة وأبعادها :

إن العولمة كظاهرة برزت لأول مرة في مجال الاقتصاد، إلا أنها بعد ذلك أصبحت مفهوماً يتجاوز هذا المجال ليشمل العالم برمته، ليطال مجالات السياسة والاجتماع والثقافة وكذلك التقنية والبيئة والصحة وغيرها، بل يتجاوز تأثيرها المؤسسات والمنظمات الوطنية في داخل الدولة الواحدة .

وفي إطار تحديد مفهوم العولمة تراوحت آراء ووجهات نظر الباحثين والمفكرين في تعريفهم لها بين الاختلاف الاصطلاحي والاختلاف الأيديولوجي وما بين ايجابيات العولمة وسلبياتها ، وهي كثيرة، تخيَرنا منها هذه التعريفات:

حددها صندوق النقد الدولي في " تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والنفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا .

وهي عند (كمال التابعي) عمليات تعميم فرص حياة شاملة تشمل الثقافة والعلاقات الاجتماعية وأنماط الاستهلاك، والقيم وأسلوب الحياة وأنماط التفكير والتنظيم الاجتماعي والسياسي، وهي بذلك تكتسح المجالات كافة التي تشكل ثقافة المجتمعات بمفهومها الواسع"[7].

ومن الملاحظ أن صندوق النقد الدولي يركز في تعريفه للعولمة على الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى انطلاقاً من كونه منظمة اقتصادية، ثم على انتشار التكنولوجيا ثانياً بواسطة

وسائل الإعلام التي يعود إليها الدور الأكبر والأساسي في عملية تبادل السلع والخدمات وتسويق الإنتاج على نطاق عالمي، بينما يعد تعريف (كمال التابعي) أكثر شمولاً باعتباره تناول الأبعاد المختلفة للعولمة، وكذلك الحال في تعريف (اسماعيل صبري عبدالله) الذي ركز على تداخل أبعاد العولمة في إطار تعميم النموذج الغربي الذي يتخطى الحدود السياسية للدول، حيث يعرفها بأنها "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتبار يذكر للحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن معين أو دولة ما ودون حاجة إلى إجراءات حكومية ، أما العولمة عند (جلال أمين) فهي ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواءً المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم .

أما (صلاح الدين عمارنة) فيعرفها بأنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود ، دون اعتبار للأنظمة والثقافات والحضارات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم"[8]. وهذا التعريف يضفي الأهمية على البعد الإعلامي والثقافي للعولمة، وهو جانب في غاية الأهمية في نشر مفاهيم وأفكار العولمة على الصعيد العالمي .

أما (محمد عابد الجابري) فيرى أن العولمة ما هي إلا "نظام أو نسق ذو أبعاد يتجاوز دائرة الاقتصاد، إنها نظام عالمي أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجالات المال والتسويق والمبادلات والاتصالات والسياسة والفكر والأيديولوجيا .

وفي نفس السياق يرى (محمد الأطرش) أن العولمة تعني اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق إلى خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية ، وانحسار سيادة الدولة، أما (علي حرب) فيرى أن العولمة هي جملة عمليات تاريخية متداخلة تتجسد في تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشياء، وحتى الأشخاص، بصورة لا سابق لها من السهولة والآنية والشمولية والديمومة، إنها فترة حضارية تتمثل في تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو يجعل العالم واحداً أكثر من أي يومٍ مضى"[9]. وهذا يقودنا إلى أن العولمة عملية مركبة ومتداخلة الجوانب

ومتصاعدة التأثير، فهي في أبسط معانيها تعبر عن التحولات والتطورات التي نعيشها حالياً في حياتنا الراهنة .

وعلى الرغم من تعدد وجهات النظر التي تناولت مفهوم العولمة إلا أن جوهر ومضمون هذه الظاهرة يبقى واحد على الرغم من تعدد وجوهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فكل الوجوه تكمل بعضها وتؤدي إلى نفس التأثير عند تجاوزها لحدود الدول الجغرافية. " فهي تطال جميع نواحي الحياة أو ما عبر عنه (بيتر تيلور وكولن فلنت) بأبعاد العولمة عند تعريفهم لها في الجزء الأول من مؤلفهم الموسوم بـ (الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر 2002م) يمكن أن نتناول بعضها فيما يلي بشيء من الإيجاز :

1– العولمة الاقتصادية: هي المفهوم الذي يعني "حرية الاقتصاد وحرية الانتقال للأموال والسلع والخدمات بين دول العالم دون قيد ، ولعل أهم ما يميز العولمة الاقتصادية عن غيرها أنها تتحكم بالمال، فالمال هو عصب العولمة ، فأينما تتحدث عن الاقتصاد فالمال هو المقصود في نهاية الأمر"[10]، وقاعدتها الاقتصادية تقوم على انتاج أكبر ما يمكن من السلع والخدمات بأقل ما يمكن من الأيدي العاملة ، إضافةً إلى تحرير التجارة العالمية وتوسيع الأسواق، وبسط سيادة الشركات الاحتكارية الضخمة المتعددة الجنسية على السوق العالمية"[11]، أي أنها " مفهوم يصف نظام الانتاج المتكامل للشركات الكونية الذي يمكن هذه الشركات من استغلال العمل والمال عبر العالم ".

2– العولمة المالية: هي" مفهوم يصف السوق العالمية المالية التي يتم فيها التعامل بالأدوات المالية في المدن المالية في كل العالم وعلى مدار الساعة"[12]، وهي وثيقة الصلة بالعولمة الاقتصادية باعتبار أن العولمة الاقتصادية تعتمد أساساً على المال، حيث وسيلة التبادل هي الدولار الأمريكي كقوة اقتصادية نقدية محافظة على قيمتها النقدية، بالإضافة إلى دعم عمليات تبييض الأموال وتهريبها عبر الدول .

3– العولمة السياسية: تعد العولمة السياسية هي القاعدة والأساس لمختلف مستويات العولمة الأخرى ، وهي تعني إزالة الحدود السياسية والجغرافية بين الدول وتقليص دور الدولة المحلية، وتدويل الأزمات الإقليمية، وتحكيم المؤسسات العالمية بالمشكلات المحلية، وذلك لنبذ الفكرة القومية لدى الشعوب والأمم"[13]، "وهي التي وفي ضـــوء فهمنا لما قاله (بيتر تيلور

وكولن فلنت) يمكن اختصارها بانتصار الليبرالية الجديدة"[14].

4- العولمة الثقافية: هي "سيادة ثقافة واحدة على جميع ثقافات الشعوب الأخرى مما قد يؤدي إلى ذوبان هوية هذه الشعوب، أي بروز عالم بلا حدود ثقافية حيث تنتقل الأفكار والمعلومات والأخبار والاتجاهات القيمية والسلوكية بحرية تامة على الصعيد العالمي، وذلك بسبب التقدم الهائل في وسائل وأساليب نقل المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات"[15]، ولذلك فهي تعتمد اعتماد كلي على التكنولوجيا، ومما يساعد على ذلك انبهار الشعوب وخاصةً شعوب العالم الثالث بالثقافة الغربية والانجذاب نحوها، إضافة إلى ما تحمله هذه الثقافة من مغريات طاغية ووسائل مهيمنة على الفكر والمعتقد، فهي تهدف إلى "استهلاك النتاجات الكونية عبر العالم، أي التأثير المهيمن كما في تعبير (الكوكلة) و (عالم ماكدونز).

5- العولمة التكنولوجية: تعد وسائل التكنولوجيا الحديثة الأداة الرئيسية والذراع التنفيذية للعولمة يتم عن طريقها إرسال كل ما يسعى أقطاب العولمة إيصاله إلى العالم الآخر، وتلعب شبكة المعلومات الدولية والأقمار الصناعية كأهم وسائل التكنولوجيا الحديثة الدور الأكبر في هذا الأمر، من خلال تأثير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الضغط على الزمان والمكان وتحقيق الانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم .

6- العولمة الاجتماعية: هي "ظهور مجتمع عالمي واحد، وكل اجتماعي يتجاوز حدود المجتمعات القومية"[16]، تلغى فيه خصوصية المجتمعات من خلال تعميم نمط السلوك الحياتي الغربي، وتوحيد العادات والتقاليد والقيم والسلوكيات، وتصبح الحياة الاجتماعية مشابهة لنموذج اجتماعي واحد هو النموذج الغربي، حتى " أن العديد من المشكلات الاجتماعية لم تعد محصورة داخل نطاقها الجغرافي الذي ظهرت فيه، فالإيدز والمخدرات والجريمة ومشكلات التلوث البيئي والإرهاب واللاجئين وغيرها، لم تعد مشكلات محلية خاصة بدولة أو بأخرى، وإنما أصبحت مشكلات عالمية تتعدى الحدود الإقليمية"[17]، وتتصدي لها المؤسسات العالمية التي يحق لها التدخل ساعة شاءت في أي بقعة من الأرض تظهر فيها هذه المشكلات، لكونها تمثل خطراً وتهديداً لمصالح الدول الكبرى .

7- العولمة البيئية: "وهي التي تشير إلى الخوف من عدم قدرة كوكب الأرض على البقاء بوصفه كوكباً حياً، وهذه العولمة اقتربت من العولمة السياسية الخضراء .

وهذه الأبعاد التي تحمل مسميات مختلفة هي في حقيقة الأمر مفهوم واحد متعدد المعاني والدلالات يوصل في النهاية إلى وحدة العالم وتجاوزه لإطار الدول، أي أنها وإن كانت تختلف بوصفها اصطلاحاً كحالة فإنها في النهاية نسق مترابط من العمليات والظواهر ذات الفعل والتأثير في نطاق عالمي"[18].

ولدراسة أثر وتداعيات العولمة بأبعادها المختلفة والتحديات التي تفرضها على الأسرة، في ظل ما حدث لها من تغيرات لابد لنا أن نتحدث عن الأسرة وأهميتها في المجتمع، وأهم وظائفها المتغيرة .

أهمية الأسرة في مجتمعنا المعاصر:

"تعتبر الأسرة هي النظام الإنساني الأول ، ومن أهم الجماعات الإنسانية وأكثرها تأثيراً في حياة الأفراد والجماعات، وهي الوحدة البنائية الأساسية التي تنشأ عن طريقها التجمعات الاجتماعية، وهي التي تتولى القيام بالدور الرئيسي في بناء صرح المجتمع، وتدعيم وحدته وتماسكه وتنظيم سلوك أفراده بما يتلاءم مع الأدوار الاجتماعية المختلفة، طبقاً لنمط الحضارة العام .

والأسرة بطبيعة تكوينها تشكل جماعة اجتماعية لها من المقومات ما يجعلها قادرة على التأثير في أفرادها، فهي وحدة إنسانية ديناميكية متفاعلة وموجهة لأفرادها ولها قيادتها المتمثلة في الوالدين ولها نظامها وقيمها التي تستلهمها من قيم ونظم المجتمع، وتستمد الأسرة كيانها وقوتها في المجتمع من كونها الأداة الحقيقية لتنشئة وتربية الأبناء الذين هم في النهاية أفراد المجتمع، لذا أوصت بها مختلف الشرائع والأديان السماوية، وتأكدت أهميتها في المواثيق والتشريعات الدولية بقصد رعايتها وحمايتها حتى تصبح قادرة على أداء وظائفها الاجتماعية، ويمكن أن نوجز أهمية الأسرة في النقاط التالية:

1– أهمية بيولوجية: تتمثل هذه الأهمية في المحافظة على بقاء النوع واستمراره وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي"[19]، وكل المحاولات التي تسوق لنماذج غربية غريبة ومنافية لطبيعة الأسرة ولدورها البيولوجي على أنها شكل من أشكال الأسرة ستكون عاجزة عن أداء هذه الوظيفة .

2- أهمية اجتماعية: الأسرة هي البيئة الاجتماعية الأولى التي تتحقق فيها عملية التنشئة الاجتماعية، العملية التي تترك أثراً كبيراً في حياة الفرد، ومن خلالها يتشرب القيم والمبادئ وقواعد وقوانين المجتمع، ويكتسب السلوك الاجتماعي القويم، " وهي المصدر الأساسي للأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الفرد أولى دروس الحياة الاجتماعية"[20]، ولا يقتصر دور الأسرة في عملية التنشئة على مراحل الطفولة المبكرة بل إنه يمتد خلال مرحلتي المراهقة والشباب، وذلك لخطورة هاتين المرحلتين في مسيرة حياة الفرد .

3- أهمية إنسانية: للأسرة أهمية إنسانية في رعاية وحماية الأفراد، فالأسرة ترعى الطفل الصغير العاجز عن رعاية وحماية نفسه وتقدم له كل الدعم الانساني عبر مراحل حياته حتى يشب ويصبح قادراً على مواجهة أزمات الحياة ومشكلاتها، وفي خلال ذلك تعمل على تنمية وبناء شخصيته الانسانية وتكوين ضميره وتوجيه نزعاته، فهي المدرسة الحقيقية للطبيعة الانسانية، ومن هنا تتداخل هذه الوظيفة مع الوظيفة الاجتماعية، ولا تقتصر مهمة الأسرة عند هذا الحد بل إنها ترعى الفرد وتقدم له العون والمساعدة إذا ما تقدم به العمر، وهذه ميزة واضحة تحسب للأسرة في المجتمعات العربية عنها في المجتمعات الغربية، نتيجة لشدة التماسك والترابط الذي يميز الأسرة في المجتمعات العربية بفضل الدين الاسلامي السمح، ثم القيم والعادات والتقاليد المجتمعية السائدة .

4- أهمية اقتصادية: "الأسرة ذات أهمية خاصة في عملية البناء، حيث تقدم للمجتمع أغلى الثروات القادرة على العمل والإنجاز، والتي يعتمد عليها المجتمع في نهضته ونموه، ألا وهي الثروة البشرية، وهي لن تستطيع أن تهب المجتمع تلك الثروة الهائلة إلا إذا قامت على أسس قوية ومقومات تمثل الدعامات الأساسية التي تساعدها على أداء وظائفها الاجتماعية بما ينعكس أثره على أداء المجتمع لوظائفه وبما يحقق تنميته .

لقد أصبحت الأسرة في معية النظام العالمي الجديد وقوى العولمة وهيمنتها وتدفق تجلياتها الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية وتداعياتها في وضع محفوف بالمخاطر، مما يتطلب ضرورة الاهتمام بالأسرة ليس فقط على المستوى المحلي بل أيضاً على المستوى الدولي"[21]. وفي الوقت الذي تتزايد فيه أهمية الأسرة تزداد التحديات والمعوقات التي تعرقل مسيرتها في قيامها بكافة وظائفها على الوجه الأكمل .

التغير الوظيفي للأسرة :

يقصد بالتغير الوظيفي للأسرة التبدل أو التحول الذي طرأ على الأدوار أو المهام التي تؤديها الأسرة لنفسها أو لأفرادها أو للمجتمع ككل، وذلك بفعل التغيرات الحاصلة في المجتمع .

وقد "شهدت الأسرة الانسانية خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين تغيرات بنائية ووظيفية واضحة أرجعها العلماء إلى عاملي الحضرية والصناعة، وقد كان لهذه التغيرات كبير الأثر في إعادة تغيير شكل الأسرة وأدوارها الاجتماعية ووظائفها الأساسية، وقد اختلف علماء الاجتماع في تحليل هذه التغيرات وتفسيرها فمثلاً رأى (وليام أوجبرن ونميكوف) عام 1955م أن هذه التغيرات هي بدء تدهور الأسرة مشيراً إلى أنواع مختلفة من المشكلات الاجتماعية مثل زيادة نسبة جنوح الأطفال، وارتفاع معدلات الطلاق، وضعف السلطة الأبوية كأدلة على ضعف الأسرة كقوة اجتماعية، أما (بارسونز وبيلز) فبينا أن الأسرة بعد أن تخلت عن بعض وظائفها في المجتمع الحديث أصبحت مؤسسة أكثر تخصصاً واهتماماً بوظيفة التنشئة الاجتماعية في الطفولة المبكرة، كما أصبحت أكثر فعالية من نظائرها السابقة في المجتمعات التقليدية، كما أوضح (سميلز) عام 1984م أن التغير الاجتماعي يولد ضغوطاً على المؤسسات الرقابية بما في ذلك الأسرة، وفي أثناء التغلب على هذه الضغوط فإن المؤسسات الاجتماعية تتغير للتلاؤم تدريجياً معها، وعلى ذلك يظهر انسجام وظيفي جديد .

إن التغيرات التي طرأت على الأسرة ليست على مستوى واتجاه واحد، وإنما تختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً لظروف كل مجتمع، ومع هذا فإن الأسرة في المجتمعات العربية تتشابه من حيث أصولها وتكوينها ، إذ تستمد ثقافتها من التراث العربي الاسلامي، لذا نجد سمات مشتركة بينها، وعلى الرغم من توفر كل مقومات التماسك والترابط الثقافية والتاريخية للأسرة العربية وقدرتها على مقاومة التيارات الثقافية الخارجية إلا أنها تأثرت بنمط حياة العصر الحديث وبالثقافة الوافدة من وراء الحدود، والتي تركت آثارها الواضحة على تماسك الأسرة ونسيجها الاجتماعي"[22].

الوظائف المتغيرة للأسرة:

1- الوظيفة الاجتماعية (التنشئة الاجتماعية): تعد هذه الوظيفة من الوظائف الرئيسية والهامة للأسرة، وعلى الرغم من كونها شأناً خالصاً لها يساندها في ذلك مؤسسات المجتمع الأخرى إلا أنه لابد وأن نعترف بأن ما جاءت به العولمة عبر وسائل الاتصال المختلفة وفي مقدمتها الأقمار الصناعية وشبكة الأنترنت أصبحت مصدراً أساسياً في عملية التنشئة الاجتماعية، لم يتأثر به الأبناء فقط بل تأثر به حتى الآباء الذين تغيرت تنشئتهم لأبنائهم وتأثرت بما أصبحوا يتلقونه من أساليب جديدة تنادى بالحرية والديمقراطية المفرطة في تنشئة الأبناء " مما أدى إلى التعارض بين مضامين عملية التنشئة الاجتماعية الأمر الذي أدى إلى تصدير رسائل متضاربة أدت إلى الخلل في تنشئة الأبناء ، فضلاً عن تراجع دور الأسرة في ممارسة عملية الضبط الاجتماعي وانحسار قدراتها في السيطرة على أفرادها وضعف الضوابط الاجتماعية بشكل عام"[23].

" لقد كانت التنشئة عملية ميسورة ومحددة الملامح والمقومات والإجراءات، تتولاها مجموعة من المؤسسات المحددة الأدوار والوظائف، أما في العصر الحالي الذي وصل أقصى حالاته الراهنة في الانفتاح على العولمة، فإن التنشئة دخلت في عملية متزايدة التشعب والتعقيد، حيث تعاظم دور القوى والمؤثرات الأخرى غير المقننة مثل (الإعلام الفضائي، انفجار كثافة العلاقات الاجتماعية على اختلافها، وقواعد المعلومات وانتشارها المتسارع) والتي أصبحت تمارس دوراً خطيراً في التأثير على عقول وشخصيات الأجيال الجديدة .

لقد قامت الأسرة في السابق بالدور الأكبر في مهمة تنشئة الأبناء وتربيتهم يساندها في ذلك المؤسسة التربوية (المدرسة)، ومع مرور الوقت، وتطور الحياة، وبسبب ما شهده العالم من ثورات تكنولوجية تولت المؤسسة الإعلامية ولا سيما الفضائيات هذه المهمة، ودخلت كمنافس قوي لتتولى عملية التنشئة فارضةً نفسها بقوة على بقية الأطراف المعنية بالتنشئة، بما تتسلح به من تأثيرات وإغراءات لا تملك معها الأجيال إلا الاستسلام والخضوع، وفي الوقت ذاته تشهد سلطة الوالدين تراجعاً ملحوظاً في قدرتها على تكوين شخصيات الأبناء والسيطرة على سلوكهم وتصرفاتهم، ويتزامن ذلك مع هوس الأبناء في متابعة الفضائيات والجلوس لساعات طوال أمام شاشات الأجهزة المحمولة لتصفح الأنترنت

أو تشغيل أقراص ال (CD) التي تحتوي في الغالب على الألعاب والأغاني ومقاطع الفيديو المكتسحة للسوق، وهي الحالة التي أطلق عليها (فيراروتي) اسم (نهاية المحادثة) .

وما يفاقم الأمر تراجع أداء المؤسسات التربوية المساندة للأسرة (المدارس والجامعات) في أداء دورها التربوي والتوجيهي، واقتصاره على التدريب والتعليم الأكاديمي، دون الاهتمام بتوجيه السلوك والتصرفات والأخلاق وغرس الانتماءات المجتمعية ، والتنبيه إلى خطورة الثقافة الوافدة من وراء الحدود وما تشكله من تحديات في حياة وثقافة وانتماء الأجيال، حيث يتوقع كثير من الباحثين أن تتم في عمر الجيل الواحد تغيرات متعددة متسارعة ومتتالية، والتي ما إن توصد الأبواب دونها حتى تدخل من النافذة دون استئذان بما تملكه من تقنيات متطورة وأساليب إغواء طاغية"[24].

2– الوظيفة الاقتصادية: مارست الأسرة خلال مراحل تاريخها الوظيفة الاقتصادية، ولازالت بعض الأسر تمارسها حتى وقتنا الحاضر" فقد كانت الأسرة تمارس دورها الاقتصادي كمجموعة منتجة، فتزاول الكثير من العمليات الانتاجية داخل جدران المنزل، الذي كان يتسع لعدد كبير من الأفراد يمثل نمط الأسرة الممتدة أو المركبة، حيث كان أفراد الأسرة يتعاونون فيما بينهم على انتاج عدد كبير من السلع والمنتجات، كما تقوم الأسرة بعمليات التوزيع والاستهلاك والتبادل الداخلي، ولا تستهلك عادةً إلا بقدر انتاجها، وقد قضى الانتاج الصناعي الكبير على هذه الوظيفة في المجتمعات الحضرية وتحولت الأسرة فيها إلى وحدات استهلاكية خالصة بدرجة كبيرة بعد أن هيأ المجتمع منظمات جديدة تقوم بعمليات الانتاج الآلي وتوفير السلع والخدمات بأسعار أقل نسبياً، ولما كانت الصناعة الحديثة تعتمد على الأيدي العاملة المدربة ، فقد عجزت الأسرة عن تزويد أفرادها بقدر ملائم من التدريب المهني يمكنهم من منافسة إنتاج الآلات الحديثة، وهكذا أجبرت الحياة الصناعية الحديثة أفراد الأسرة على السعي للعمل خارج محيط الأسرة، وأدى ذلك إلى نشأة روابط وعلاقات اقتصادية خارجية، وبعد أن كان جميع أفراد الأسرة يعملون تحت سقف واحد سواءً في العمل الزراعي أو الحرفي، انتشر الأفراد وراء العمل في أماكن متعددة، واستطاع الفرد تحقيق استقلاله الاقتصادي وتيسرت أمامه مرونة الحركة وفرص العمل، ونمت الروح الفردية ولم تعد الأسرة هي المكان الوحيد الذي يشبع الحاجات المادية للفرد، وكان من نتيجة الحياة الحضرية ظهور كثير

من السلع والخدمات وأصبحت من الحاجات الضرورية في حياة الأسرة ، وهكذا جنحت الأسرة نحو الاستهلاك المتزايد وأصبحت ظاهرة الاستهلاك من الظواهر التي تهدد حياة الأسرة الحديثة"[25].

3- الوظيفة التعليمية: كانت الوظيفة التعليمية في الماضي شأناً خالصاً للأسرة، فقد كانت الأسر تعلم أبناءها الحرف والمهن المختلفة والمتوارثة عبر الأجيال، وقد كانت تختص بها الأسر الممتدة لكونها النمط السائد في ذلك الوقت، ولكن بعد التغيرات الاجتماعية التي حصلت في المجتمعات تحولت هذه الوظيفة إلى مؤسسات أخرى، وأضحت هي المسؤولة عن تعليم الأبناء كالمدارس والجامعات والمراكز المهنية ومراكز تدريب المرأة وغيرها، " وأصبحت هذه العملية على درجة من التعقيد بحيث لا يستطيع البناء الأسري تقديم الوسائل اللازمة لتحقيقها"[26]. ومع ظهور الوسائل الحديثة التي أتاحتها العولمة في مجال الاتصال عن بعد وفضاءات التلاقي والتقارب المعلوماتي عبر شبكة الأنترنت، أصبحت هذه الشبكة وسيلة تعليمية هامة وفعالة إذا ما استخدمت في عملية التعلم ورفع القدرات المعرفية للناشئة، وأداة مدمرة وهدامة للقيم والأخلاق إذا تم استخدامها بشكل سيئ وبدون رقابة أسرية، وهنا تقع المسؤولية بالدرجة الأولى على الأسرة في توجيه أبنائها وارشادهم لاستخدام هذه التقنية الاستخدام الأمثل ووضع ضوابط وحدود لذلك، ومساعدتهم على استثمار أوقات الفراغ، وتقدير قيمة الوقت، ومما يفاقم من حجم المشكلة أن كثيراً من الأسر في المجتمعات العربية لا تعي الدور الذي ينبغي عليها القيام به وتجهل تماماً خطورة الأزمات والمشكلات التي أفرزتها العولمة، خاصةً في الدول التي تنعدم فيها مراكز ومؤسسات الارشاد النفسي والاجتماعي .

4- الوظيفة الترفيهية: على الرغم من أن هناك العديد من وسائل الترفيه والأنشطة التي لا زالت تمارس داخل الأسرة إلا أن كثيراً من أفراد الأسر أصبحوا ينشدون هذه الأمور خارج جدران المنزل نظراً لمغرياتها ولتوفر الإمكانيات المتقدمة لها ولعدم قدرة الأسر على توفير البدائل عنها، فلطالما كانت الأسرة في السابق هي المكان الذي يتولى الترويح والترفيه عن أفرادها من خلال ما يمارسه الأفراد داخلها من نشاطات أصبحت اليوم في نظر البعض نشاطات بسيطة وأولية ، فبتغير الحياة وتوفر الوسائل الحديثة وانتشار التقنية المتقدمة التي أتاحتها العولمة أصبحت المؤثرات الخارجية أكثر جذباً فانتقلت هذه الوظيفة إلى مراكز

ومؤسسات أخرى مثل المسارح وصالات السينما والشاشات العملاقة والأماكن السياحية وصالات الانترنت والنوادي ورياض الأطفال الخاصة "فبعد أن كانت الأسرة هي المكان الوحيد الذي يجد فيه الفرد وسائل متعته، والتي يمارس فيها نشاطاته المختلفة أصبح هناك من الوسائل المختلفة التي تجذب الفرد إلى خارج الأسرة، وأصبح كل فرد يستطيع أن يجد الوسيلة والمكان الذي يمارس فيه نشاطه، ويقضي معظم أوقات فراغه"[27].

وفي ظل هذا التغير ومع تنوع وسائل الترفيه والانفتاح الثقافي ضعفت رقابة الأسرة على أبنائها وقلت سبل التواصل حتى أن بعض الأسر لا تعرف الأماكن التي يرتادها أبناؤها ولا ماذا يفعلون في قضاء أوقاتهم خارج المنزل، ولا تقتصر هذه الظاهرة على الأسر التي يكون فيها الوالدين عاملان، حيث تضعف رقابتهما على الأبناء بسبب انشغالهما بالعمل وأمور الحياة الأخرى، بل تمتد إلى الأسر غير العاملة بسبب الجهل بعملية التغير الحاصلة في العالم وكذلك الإهمال واللامبالاة في رعاية الأبناء ظناً منهم أن عصرهم الذي عاشوا فيه لا يختلف عن العصر الذي عاش فيه أبناؤهم .

5– وظيفة الحماية: والتي قد يكون لها صلة مباشرة بعملية الضبط الاجتماعي التي تمارسها الأسرة على أفرادها "فقد كانت الأسرة تمثل هيئة تشريعية ، فهي التي تضع التشريعات، وتمنح الحقوق وتفرض الواجبات، وكانت إلى جانب ذلك هيئة سياسية تنفيذية وقضائية، تفصل في المنازعات بين الأفراد، وتعمل على رد الحقوق إلى أصحابها ، وتتولى القصاص للمظلوم من الظالم، وتحرس القانون، وتعاقب من يعتدي على حرماته"[28]، وهذه الوظائف كانت تمارسها الأسرة الممتدة، أما اليوم فقد فرضت الحياة المدنية على الأسرة شكلها النووي، ولذلك تقلصت هذه الأدوار التي كانت تلعبها الأسرة إلا أنها لم تختفي كليةً، فقد أصبحت تتولى هذه الأمور مؤسسات أخرى مثل مراكز الشرطة والمحاكم ومؤسسات الضمان الاجتماعي .

وعلى الرغم من فقدان الأسرة لهذه المسؤوليات إلا أننا لن ننكر أنها لا زالت تقوم بأدوار لا تقل أهمية عنها في حماية أفرادها خاصةً المحتاجين لهذه الحماية، فهي المظلة الاجتماعية التي تحفظ حقوق كبار السن وتصون كرامتهم من ذل السؤال والحاجة، وفي هذا تتميز الأسرة العربية عن غيرها من الأسر في المجتمعات الصناعية حيث " نجد كبار السن من

الوالدين غالباً ما يتم استيعابهم في منزل أحد الأبناء[29]، وهذا يوفر لهم الأمان والاستقرار والحماية التي يحتاجون إليها، " خاصة أن بعض الاحتياجات لا يمكن أن يشبعها الفرد إلا في ظل الحياة الجماعية، فالإنسان في حاجة إلى الشعور بالأمن والاحترام والتقدير وهي احتياجات نفسية لا تجد مجالاً لإشباعها سوى عن طريق الجماعات التي ينتمي إليها الفرد، والأسرة على قمة هذه الجماعات"[30]، ولكن النماذج الغربية للأسرة لا تؤيد هذه الصور للحياة الأسرية، فكبار السن في المجتمعات الغربية غالباً ما يجدون أنفسهم بمفردهم بعد أن غادر أبناؤهم واستقروا بعيداً عنهم، وهذا ما يُخشى على الأسرة العربية منه مع الانفتاح المتزايد على هذه المجتمعات، خاصةً وأن البعض ينظر إليها على أنها نموذج مثالي للتقدم والحضارة والرقي .

التحديات التي تواجه الأسرة في عصر العولمة :

مع تضاؤل الدور الوظيفي للأسرة تظهر تحديات كبيرة تفرضها العولمة بكافة أشكالها على الأسرة، مما يحتم على الأسرة مواجهتها والتصدي لها لما تمثله من عمليات اختراق فكري وقيمي وسلوكي في ظل المتغيرات الحالية التي أثرت سلباً على الأسرة وبعضاً من وظائفها وهي :

1- تهديد كيان الأسرة :

"إن العولمة الاجتماعية تعني أن تصبح العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية كنظام الأسرة مستوحاة من نموذج اجتماعي غربي وبالأخص النموذج الأمريكي"[31]، لكونه المستحوذ على قنوات العولمة وأدواتها .

" لقد أدرك دعاة العولمة أن السعي إلى تغيير المفاهيم الاجتماعية للشعوب لن يكون إلا بتغيير المفاهيم المتعلقة بالأسرة والأم والطفل ، فراحوا ينادون بحقوق هؤلاء وسبل حمايتهم من الاضطهاد"[32]، وتحت هذا المسمى بدأوا يتحدثون عن حرية العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج باعتباره حقاً من الحقوق التي ينادون بها والاعتراف بثمرة هذه العلاقات، وحرية الإجهاض متى ما رغبت الأم في ذلك دون قيد أو شرط، وزرع الأجنة بصور غير مقبولة دينياً ومجتمعياً، وأصبح الشذوذ الجنسي أمراً جائزاً ومقبولاً، بل إنه يدخل ضمن الحرية الشخصية للأفراد وسنت له قوانين خاصة، والعمل على تسويق نماذج أخرى لا يمكن بأي

حال من الأحوال أن نطلق عليها اسم أسرة أو مؤسسة اجتماعية، لكونها تقوم أساساً على التزاوج الحيواني وليس على العلاقات الانسانية والروابط الجمعية التي تقوم عليها الأسرة المتمثلة في رباط الزواج، وضرب مؤسسة الزواج في الصميم، وبالتالي القضاء على الوظائف التي تقوم بها الأسرة لكونها نتيجة من نتائج هذه المؤسسة من خلال الترويج لزواج المثليين والشواذ والمنحرفين جنسياً، واطلاق اسم الأسرة على هذه النماذج المشوهة للحياة الانسانية.

2– طمس الهوية الوطنية :

"الهوية هي مجموعة الخصائص والمميزات الثقافية والأخلاقية والأيديولوجية والرمزية التي ينفرد بها شعب من الشعوب وهي علامة فارقة بين أمة وأخرى وشخص وآخر، لا يمكن التفريط في مكوناتها أو المساومة على عناصرها، لأن أي مساس بها يؤدي إلى فك منظومتها وتبعثر خصائصها، ومن وظائف الهوية أنها تحافظ على تماسك النسيج الاجتماعي للأمة وتجعل أفرادها ينضوون تحت مظلة واحدة .

والهوية مفهوم اجتماعي نفسي يشير إلى كيفية إدراك شعب ما لذاته وكيفية تمايزه عن الآخرين وهي تستند إلى مسلمات ثقافية عامة مرتبطة تاريخياً بقيمة اجتماعية وسياسية واقتصادية لمجتمع ما .

وطمس أو تذويب الهوية الوطنية من أولويات ما تستهدفه العولمة، لأن الاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة لا يقف عند حدود تكريس الاستتباع الحضاري بوجه عام، بل إنه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار في الهوية ليس الآن فقط بل وعلى مدى الأجيال القادمة، وذلك لأن ثقافتنا العربية تعاني منذ ما يقرب من قرنين وضعاً متوتراً نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية بتقنياتها وعلومها وقيمها، التي هي نتيجة تطور خاص قوامه الحداثة التي شهدتها الثقافة الغربية وبقيت الثقافة العربية بمعزل عنه تجتر واقعها القديم، فالعولمة تمثل تهديداً حقيقياً للهوية الوطنية بالفناء أو التذويب، وبالتالي إعادة تشكيل هذه الهوية على منوال احتياجات النظام العالمي الجديد، وهذا يعني أن الغرب لا يسعى أبداً إلى تحقيق التجانس الثقافي أو الوحدة الثقافية بين الشعوب، وإنما يسعى إلى تذويب الهوية وتسطيح الوعي، وهذا يؤدي إلى الانفصال بين عوامل الزمن الماضي والحاضر والمستقبل، فتهجر الشعوب ماضيها وتعيش حاضرها فقط ولا تنظر إلى مستقبلها، لأن المستقبل أصبح مرهوناً

بيد الذين يتحكمون في العالم عن بعد ومن وراء الحدود ، ويحركون من فوق خيوط الذين يؤدون الأدوار على مسرح العولمة "[33].

إن من أدوار الأسرة الوظيفية خلال عملية التنشئة الاجتماعية الحفاظ على الهوية الذي يتمثل في زرع الشعور بالانتماء في الطفل منذ الصغر، الانتماء للأسرة وللمجتمع وللوطن ولكل ما يعبر عن ذاته ويميزها من السمات والملامح المميزة لشخصيته، ونمط حياته في الملبس والمأكل والسلوك وأساليب وطرق المعيشة المميزة لجماعته ولمجتمعه، هذا النمط الحياتي المتكامل الذي لا يقتصر على المادي من الأشياء بل إنه يشمل الصفات والأحاسيس والمشاعر التي يكنها لأفراد جماعته والسمات والخصائص الجوهرية التي تجعله يختلف عن غيره، أي ما تجعله يتفرد، كل هذه الأمور تغرسها فيه الأسرة منذ الصغر أثناء عملية التطبيع الاجتماعي، فتعلمه اللغة والعادات والقيم والمعتقدات الدينية والتراث ومجمل مكونات الثقافة التي تمثل مجتمعه والتي يجد فيها وسائله المفضلة للتعبير عن ذاته .

إن هذه العملية تقوم بها الأسرة بطريقة غير مقصودة ، ولا يخطط لها من قبل الأسرة، بل إنها تتم بشكل طبيعي ومستمر، ولهذا فإن محافظة الأسرة على هذا الدور يحمي الفرد ويحصنه من الوقوع في شرك المغريات الكثيرة التي تسوقها العولمة .

3- التبعية الثقافية :

" الثقافة هي روح الأمة وعنوان هويتها، وهي من الركائز الأساسية في بناء ونهضة الأمم ، فلكل أمة ثقافة تستمد منها عناصرها ومقوماتها وخصائصها، والثقافة ليست مجموعة أفكار فحسب، ولكنها نظرية في السلوك بما يرسم طريق الحياة إجمالاً "[34]، والثقافة كما حددها تايلور "هي ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل المقومات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع"[35]. كما حددها قاموس (أكسفورد) في " الاتجاهات والقيم السائدة في مجتمع معين، كما تعبر عنها الرموز والأساطير والطقوس وأساليب الحياة، ومؤسسات المجتمع السياسية والتعليمية والدينية"[36].

ولعل نقل الثقافة بين الأجيال والمحافظة عليها كقيمة متوارثة بكافة عناصرها ومكوناتها تعد من الأدوار الوظيفية الهامة التي تقوم بها الأسرة منذ الأزل، ولذلك فأي تعدي على

الثقافة الأصيلة أو المساس بها سيؤدي إلى نتائج ثقافية واجتماعية خطيرة على الأسرة وعلى المجتمع ككل، وعندما نقول الثقافة الأصيلة فإننا نستثني الثقافة التقليدية البالية التي طالما كانت معرقلاً لمسيرة الشعوب التنموية والحضارية .

"وليس هناك أدنى شك بأن العولمة تسعى لأن تجعل كل شيء عالمياً، وهو في مفهوم الغرب الذي يمتلك القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية الهيمنة على بقية العالم وجعل هذه البقية جزء لا يتجزأ منه، تتخلق بأخلاقه وتتشرب قيمه وتفتح أسواقها لمنتجاته[37]، وتستعير نماذجه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية كبديل عن ما هو موجود لديها، "في ظل دعوات البعض إلى عصرنة الثقافة، أو دمجها بالثقافة الغربية نتيجة الانبهار بالتقدم التقني الذي أحرزه الغرب دون التفطن إلى الآثار السلبية التي يمكن أن يحدثها هذا الانفتاح غير المقنن"[38].

لقد عملت العولمة من خلال التطور العلمي والتكنولوجي الذي يعتبر أهم أحد أدواتها على توجيه الاهتمام للكثير من المفاهيم كالحرية الفردية والاستقلالية إلى المدى الذي يتحرر فيه الفرد من كل قيود الدين والأخلاق والأعراف المجتمعية، وإلى ضرورة الانفتاح على ثقافات الشعوب الأخرى المغايرة لنا كمجتمع عربي ومسلم في الدين والعادات والتقاليد والأفكار السائدة والقيم، وتقديم نموذج للتطور الحضاري والثقافي بالمفهوم الغربي، فماذا نتج عن ذلك؟ نتج عنه ثقافة ممسوخة ومستوردة بعيدة كل البعد عن واقعنا ومنسلخة عن قيمنا وعقيدتنا لا تجسد إلا قيم وعقيدة أصحابها .

ويعد موضوع القيم من أكثر الموضوعات حساسية بالنسبة للأسرة في المجتمعات العربية، كما أنه من أكثرها تفاقماً " فالجيل الجديد يحاول التمرد على القيم الموروثة لإثبات قدرته واستقلاليته ورغبته في التحرر من القيود والسيطرة الاجتماعية وتساعده على ذلك المادة الإعلامية المستوردة (أفلام، مسلسلات، أغاني، دعايات ...الخ)، وهي التي تنقل إليه أنماطاً حياتية جديدة وقيماً وتقاليد غريبة على بيئته التي عاش وتربى فيها، وهذه بدورها تنعكس في عاداته وسلوكياته وتذهب به إلى شكل من أشكال التناقض والتصادم بين القديم والحديث، والأدهى والأمر من ذلك أن الفضائيات العربية لاسيما الخاصة منها تقوم بنفس الدور وربما أشد خطورة لأنها تأتي إلينا في جلباب عربي وتدفع بكل قوة لإدخال أنماط الحياة

الغربية خاصةً السلبي منها إلى عقول الشباب"[39].

ولعل الأكثر مأساة من ذلك ما تنقله مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، التي أصبحت متاحة حتى للأطفال في الوقت الذي تنعدم فيه الرقابة من الدول على هذه المواقع، وهذا ما تسعى العولمة إلى ترسيخه، أن تكون المعلومات والحقائق والثقافات عابرة للقارات ولحدود الدول الجغرافية ومتاحة للجميع بدون استثناء .

هذا إضافةً إلى الدعوات التي تتبناها العولمة والتي تروج للدين على أنه عامل من عوامل التخلف الاجتماعي، ومحرض على العنف والعنصرية، وأنه العائق الذي يقف أمام الشعوب للوصول إلى حالة التطور والحداثة، "وتدعو إلى التخلص من قيود الدين وتظهره بأنه حيلة للضعفاء والمتواكلين، واحلال القيم المادية محل القيم الروحية .

كما أنها تستهدف عنصر أصيل من عناصر الثقافة ألا وهو اللغة فثقافة العولمة تعتمد بالأساس على اللغة الإنجليزية، الأمر الذي يعمل تدريجياً على القضاء على اللغة العربية، وهي من العناصر الحضارية التي تشكل ثقافة وهوية الشعوب العربية والمسلمة"[40].

4- الاغتراب :

إن أهم ما أفرزته العولمة هو شعور الفرد بالاغتراب عن واقعه الاجتماعي والثقافي، خاصةً الديني والأخلاقي ونفوره من وضعه القائم الذي أصبح يمثل في نظره التخلف والانحطاط والشعور بالدونية، فتحولت بعض القيم الأسرية والمجتمعية والدينية في نظر البعض إلى عامل من عوامل التخلف تشد أصحابها إلى الوراء، وما نتج عن ذلك من ظواهر كالسلبية والأنانية والغش والفساد والانحراف الأخلاقي، وضعف القيم والمعايير التي تحكم السلوك، وتقديم المصالح الخاصة على المصلحة العامة، وأصبحت الغاية تبرر الوسيلة، ولهذا فإن حالة الاغتراب هذه تنسف كل المعايير التي أسستها الأسرة خلال عملية التنشئة الاجتماعية وهذا يلقي بمسؤولية مضاعفة على كاهل الأسرة، ويجعل دور الأسرة لا يقتصر على مراحل التنشئة الأولى للفرد بل يستمر معه طيلة مراحل حياته .

ولعل السعي وراء الموضة يمثل قمة مظاهر الاغتراب، فالموضة ما هي إلا "منتج ثقافي، يحاول دعاة العولمة تسويقه، وهو من أخطر ما يهدد الثقافة الوطنية التي ينظر إليها من قبلهم على أنها السبب الرئيسي للانقسام بين الشعوب، والموضة لا تقتصر على الجانب

المادي فقط ، فهناك موضة في كل حقل من حقول الثقافة، في الفكر والفن والآداب، كما أن هناك موضة في كل حقل من حقول الانتاج المادي كالمأكل والملبس والمسكن ووسيلة الركوب، لقد تحولت الموضة إلى عامل هام من عوامل توسيع السوق وتنمية الأذواق، وصرف الانتباه عن القضايا الوطنية والمحلية بل والعالمية أيضاً، ويجري حالياً خلق ما يسمى بالبيئة الثقافية للعولمة، فالسرعة في تقبل العولمة يتوقف إلى حد بعيد على إزالة التوترات بين القيم الثقافية المحلية والقيم الثقافية التي تنادي بها العولمة"[41].

ومن مظاهر الاغتراب تحاشي استخدام اللغة العربية والابتعاد عن التحدث بها، واستخدام الكلمات الأجنبية في النداءات والمكالمات الهاتفية وأثناء الحديث في المطارات والفنادق والشركات والقنوات الفضائية، وهذا دليل خطير وبرهان على استهواء الانسان العربي للغة الأجنبية، " والانبهار بها حتى أن الكثيرين أصبحوا يحشرون في أثناء حديثهم بعض المفردات والكلمات الأجنبية، كنوع من المباهاة والتميز، وهذا يرتبط بقضية اعتبار اللغة الانجليزية ميزة لمتحدثيها"[42]، وأنها دلالة على التقدم والحداثة، وهذا يعني أن الحديث باللغة العربية هو دليل على التخلف، وهو أسوأ مظاهر الاغتراب الذي لا نلقي له بالاً اليوم ولكننا حتماً سوف نستشعر خطره غداً.

ظاهرة أخرى من ظواهر اغترابنا اللغوي تتمثل في كتابة الأسماء على اللافتات التي تعلو بعض واجهات المحال التجارية باللغة الانجليزية، والماركات المسجلة على الملابس والحقائب وغيرها من المقتنيات، إضافة إلى أسماء بعض القنوات التلفزيونية والبرامج .

"إن العربية اليوم تقف أمام تحدٍ كبير من قوى العولمة المختلفة التي تهدف إلى تعزيز مصالحها المادية ذات الصلة بالعولمة المركزية المستندة أساساً إلى اللغة الإنجليزية لغة العولمة المفترضة التي قال عنها (هنتنجتون) في كتابه (صدام الحضارات) "إن لغةً لا تعد أجنبية لدى 92 %من سكان الأرض لا يمكن أن تكون إلا لغةً عالمية"[43].

ومع أن اللغة الإنجليزية هي لغة العصر، وهي اللغة المستخدمة في مجمل صنوف العلم والمعرفة، ومختلف مجالات الدراسة، وفي ميادين البحوث والاكتشافات العلمية والتكنولوجية وهي لغة التقنية الحديثة في مختلف أرجاء العالم، إلا أنه ينبغي أن نستخدمها الاستخدام الأمثل متى ما دعت الحاجة إلى ذلك، مع المحافظة على روح اللغة العربية وتعزيزها في قلوب

الأجيال الجديدة، والتحدث بها والاعتزاز بالانتماء إليها لأنها تمثل رمزاً من رموز أصالتنا وتاريخنا وتراثنا وحضارتنا .

" إن تراث الأمة هو جذورها العميقة وأساس رقيها وسر شخصيتها، ومن هنا تبرز الحاجة إلى إحياء التراث أياً كان والالتزام الواعي بتصفحه ودراسته، بغية فهم الحاضر وتحديد المناهج الملائمة لبناء المستقبل، فلا شيء يضاهي أن يتعلم الإنسان بلغته ويفكر بها ويبدع بها بدل أن يكون مستهلكاً آثار غيره الثقافية"[44].

وقد كانت الأسرة على مر التاريخ هي الوعاء الناقل للغة، ومن هنا تقع عليها المسؤولية مشاطرةً مع المؤسسات التعليمية والاعلامية في المحافظة على اللغة، وإعلاء قيمتها في عقول وقلوب متحدثيها .

5- استهداف الشباب :

" يمثل الشباب أكثر الفئات تأثراً ومسايرةً لظاهرة العولمة، وذلك لأنه أقل ارتباطاً واندماجاً في السياق الاجتماعي التقليدي للمجتمع، أو التراث المجتمعي المتوارث مما يجعله على هامش المنظومة الاجتماعية، فتتلقفه السمات والقيم الواردة بمغرياتها وامكانياتها الطاغية، ولاشك أن الشباب هم الفئة الأكثر تمرداً على الواقع الاجتماعي، والأكثر قابلية للتغيير والتوجيه، وهي الفئة التي ماتزال رغباتها وحاجاتها تتشكل، وهم أكثر الفئات تأثراً بالثقافة الاستهلاكية التي تسود المجتمعات الرأسمالية المعاصرة التي تتجه أول ما تتجه إلى الشباب، فهذه الثقافة هي التي تذكي الموضة وتشجع عليها، وتضخم صورة الشخص الذي يساير الموضة ويلتزم بها، وتطرح أمام الشباب آخر الصيحات في الملابس والمقتنيات وتصفيف الشعر والأغاني، وغير ذلك مما تروج له العولمة وتسوقه.

إن العولمة وما يرتبط بها من نمط استهلاكي وتقنيات إعلامية متقدمة في الترويج لهذا النمط تؤدي إلى ارتباط الشباب بنسق استهلاكي معين وتطلعات معيشية ترفيهية لا تتناسب مع وضع الأسرة في أغلب الأحيان ، الأمر الذي يصنع التناقض بينه وبين واقعه"[45]، ويؤدي إلى تفاقم مشكلات أخرى كالالتجاء إلى السرقة أو التدخين، أو إلى أعظم من ذلك كتعاطي المخدرات للهروب من واقعه المعاش الذي لا يلبي رغباته ومطامحه .

"إن الشباب هم الشريحة التي تستهدف العولمة إعادة صياغتها، لكون الشباب يشكلون أغلبية سكانية في مجتمعات العالم الثالث، ولكونهم الشريحة الأكثر رفضاً للنظام الاجتماعي والسياسي في مجتمعاتهم، نتيجة شعورهم بعدم توافقه مع رغباتهم وتطلعاتهم التي يطمحون إليها، ولكونهم الأكثر ميلاً إلى اعتناق كل ما هو جديد"[46].

ولايزال شبابنا اليوم مأخوذاً بما تطرحه الحضارة الغربية، من شعارات الحرية الفكرية والاستقلالية والتحرر من قيود العادات والتقاليد والقيم المجتمعية، التي قد تتعارض مع ما ينادون إليه، وهذا بطبيعة الحال يضاعف دور الأسرة التربوي والتوجيهي أكثر من ذي قبل، لكون الأسرة هي النواة الأولى التي يعتمد عليها في بناء وتوجيه الشباب أخلاقياً وعقائدياً، والتي من المفترض أن تكون أكثر قرباً منهم، والأكثر تفهماً لحاجاتهم، وهذا يلقي بالمسؤولية على الوالدين من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، والتي ينبغي ألا تتوقف عند مرحلة عمرية معينة بل تكون مستمرة ومواكبة لكل المراحل العمرية للأبناء .

ولعله في ظل التغير الوظيفي للأسرة الذي تقلصت فيه وظيفة الضبط الاجتماعي عما كانت عليه في السابق، بات دور الأسرة صعباً في الرقابة على كل ما يتعرض له أبناؤها من ضغوط خارجية، في ظل التدفق الإعلامي للثقافة وصعوبة السيطرة على الكم والنوع المتدفق من هذه الثقافة .

ولذلك فإن دور الأسرة بات مضاعفاً في التوجيه والرقابة على الأبناء وخاصةً الشباب منهم باعتبارهم أكثر انفتاحاً على الوسائل الإعلامية الحديثة والأكثر استخداماً لها كالأنترنت وأجهزة الهاتف المحمول وقنوات البث الفضائي المختلفة ، واهتمامهم المتزايد بكل ما هو قادم من وراء الحدود .

6– سيادة الثقافة الاستهلاكية :

من المظاهر التي طرحتها العولمة بقوة الثقافة الاستهلاكية و"تشير الثقافة الاستهلاكية إلى ذلك النوع من الاقتصاد الذي تنتقل فيه قيمة السلعة من مجرد الإشباع المادي للرغبات والاحتياجات لتأخذ القيمة الرمزية للسلعة محل الصدارة والأولوية عند الاختيار الشرائي، فمن أهم الخصائص التي تتضمنها الثقافة الاستهلاكية الأهمية الخاصة لدور السلع الاستهلاكية في تحديد مكانة الفرد ووضعه الاجتماعي ومفهوم الرفاهية والسعادة ونوعية الحياة .

ولا تتوقف خطورة الثقافة الاستهلاكية عند شراء السلع والمنتجات الكمالية، وإنما تزداد خطورتها عندما ندرك أن السلع الاستهلاكية تحمل مضامين ثقافية تسعى إلى تبديل العادات والتقاليد الحسنة إلى عادات وتقاليد جديدة، لا تنسجم مع قيم وثقافة المجتمعات، هذا وتمثل الصحف والمجلات والأفلام السينمائية والأغاني والإعلانات في وسائل الإعلام المختلفة إضافةً إلى انتشار مراكز التسوق الكبرى، أهم وسائل انتشار السلع الاستهلاكية وجميعها في الأساس من أهم أدوات العولمة الثقافية، حيث تمارس هذه الأدوات تأثيراً معنوياً على الأفراد، فالأسلوب الذي تقدم به السلع أو تعرض به يجعل ممارسة التسوق تعاملاً معنوياً، يجعل الاستمتاع بعملية الشراء هدفاً أساسياً، وهو ما يطلق عليه الباحثون الاستهلاك البصري، وغالباً ما تربط الدعايات السلع بشخصيات مشهورة كالفنانين أو الرياضيين أو بأنماط معينة للشخصية تجعلها مرغوبة ومطلوبة من الأفراد المستهلكين، كما أنها تغرس فيهم طموحات استهلاكية كبيرة، مما يجعلهم في سعي دائم خلف كل ما يظهر في الميدان الاقتصادي من سلع جديدة"[47].

وقد أصبحت الثقافة الاستهلاكية من أهم المظاهر التي تميز الأسرة في العصر الحديث، ولعل انتقال الأسرة في تغيرها الوظيفي من الدور الانتاجي الذي كانت تقوم به سابقاً إلى الدور الاستهلاكي الذي فرضته عليها العولمة لهو من أكبر التحديات التي واجهتها الأسرة على الإطلاق، لكون الأسرة انقلبت فيه من النقيض إلى النقيض، من الدور المنتج إلى الدور المستهلك .

الخلاصة :

خلاصة القول أنه وفي ظل التغير الوظيفي الذي تعرضت له الأسرة ، والذي نتج عنه تراجع دورها في القيام بمهامها ووظائفها الأساسية، فيما يتعلق بعملية التنشئة الاجتماعية وممارسة الرقابة والضبط الاجتماعي وغيرها من الوظائف الأخرى الهامة، التي أصبحت تتحكم فيها عوامل خارجية خارجة عن سلطة الأسرة، ونحن نعيش مرحلة جديدة معقدة في تاريخ البشرية تعبر عن واقع حياتي قائم ومفروض، مرحلة تغيرت فيها خريطة العالم بين دول تتفتت ودول تكتل، وانفتاح لا محدود على كل الثقافات، ومواكبة التطورات السريعة لكل ما هو جديد، تجد الأسرة نفسها وسط هذا المعترك بما يحمل من تناقضات، أفرزتها العولمة

كظاهرة متشابكة الأطراف ، تحمل أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية، أثارت جدلاً واسعاً حول العديد من المسائل والقضايا المطروحة، ولاقت العديد من المفارقات بين القبول والرفض بين أوساط رجال السياسة والاقتصاد والاجتماع .

لقد اتضح وبما لا يدعو مجالاً للشك أنه لا مناص من مواجهة تحديات العولمة باعتبارها تعبر عن تطورات ليبرالية تحاول التغلغل عبر الحدود، وليس هناك إمكانية للانعزال عنها أو التغاضي عن تأثيراتها، بعد أن انهارت الحدود وأسقطت الحواجز وطويت المسافات وزالت الفواصل بين المجتمعات .

ولا شك أن التعامل مع هذه الظاهرة يتطلب من الدول النهوض وبناء الذات لتحقيق علاقة الند للند مع أقطاب العولمة، والارتقاء بالموارد والامكانات المادية والبشرية واستثمارها الاستثمار الأمثل، بما يحقق التصدي للنتائج الهدامة للعولمة، والتي تزعزع خصائص وسمات وقيم بعض المجتمعات وخاصةً المجتمعات العربية، والعمل على الاستفادة من النتائج الايجابية وتوظيفها في الصالح العام، وهذا يحتم القيام بتشخيص نظم المجتمع في ظل العولمة وفي مقدمتها الأسرة، للتعرف على سلبياتها وإيجابياتها، ومراكز القوة والضعف فيها، والاستعداد المستقبلي لنتائج هذه الظاهرة يتطلب الحرص على تنمية الموارد البشرية والدعم الاجتماعي وتعميق التراث والثقافة والتميز الاجتماعي، وهنا يأتي دور الأسرة بالدرجة الأولى كونها المسؤولة عن عمليات التنشئة والتربية والتعلم في مراحله الأولى، حيث يتلقى الفرد الكثير من القيم والمبادئ والسمات الأخلاقية والدينية ومختلف عناصر الثقافة، وهذا يتطلب دعم وتقوية المؤسسة الأسرية، وتوعيتها للقيام بواجبها ودورها الطبيعي والتاريخي في تحقيق سمات وتطلعات وأهداف المجتمع، والمحافظة على ثقافة وأصالة وروح الأسرة العربية ودون المساس بثوابتها وقيمها الروحية، ولا يكون ذلك إلا برسم السياسات المستقبلية لتفعيل دور الأسرة، وتقوية نفوذها، وينبغي أن تكون هناك جهود محلية توعوية وارشادية بأخطار العولمة وتداعياتها على الأسرة والمجتمع .

وفي الختام لابد لنا من تقديم بعض التوصيات بشأن تفعيل ودعم دور الأسرة انطلاقاً من أن بناء الأسرة يمثل ويدعم بناء المجتمع، وأن الأسرة الفعالة القوية هي التي تساند المجتمع وتقف أمام تيارات وسلبيات العولمة .

التوصيات :

1- ضرورة إنشاء مراكز الإرشاد النفسي والاجتماعي ومراكز الخدمة الاجتماعية في كافة المدن أسوةً بالمجتمعات الأخرى، مهمتها توعية الأسر بأخطار العولمة وارشادها إلى كيفية التصدي لها، وحماية الأجيال الجديدة وتحصينها باستخدام الأساليب الحديثة والفعالة في التربية والتنشئة الاجتماعية .

2- التأكيد على دور وسائل الإعلام في هذا الجانب من خلال نشر الوعي الاجتماعي بين الأفراد وخاصةً الوالدين وتبصيرهم بما يتعرض له أبناؤهم من خلال وسائل وأدوات العولمة من غزو ثقافي وفكري ، وتوجيههم إلى كيفية استخدام التقنية الحديثة بشكل مقنن، وبما يعود عليهم بالفائدة .

3- ضرورة تعاون الأسرة مع المدرسة في التعرف على المشكلات التي يعاني منها الأبناء في ظل العولمة، لكونها المكان الثاني الموكل إليه تنشئة وتربية الأجيال، والتي يعد دورها مكملاً لدور الأسرة، وهذا يقتضي ضرورة التفاعل والتواصل الدائم بين الأسرة والمدرسة والاهتمام بإقامة مجالس الآباء، وتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي بما يجعل المسؤولية مشتركة بينهم، وإقامة البرامج والندوات والمحاضرات لتبصير وتنمية وعي الطلاب بخطورة البرامج الوافدة عبر وسائل التقنية والأسلوب الأمثل لمواجهتها .

4- ضرورة الاهتمام بإجراء المزيد من البحوث والدراسات المتعلقة بقضايا ومشكلات الأسرة في عصر العولمة خاصةً في هذه المرحلة الحرجة التي تعيشها المجتمعات العربية، حيث انتشرت الظواهر السلبية والمنافية للقيم العربية الأصيلة، وهذا الأمر يقع على عاتق باحثي ومفكري العلوم الانسانية بالدرجة الأولى والجامعات والهيئات العلمية والبحثية .

الهوامش والتعليقات:

1- بسمة ممدوح البلتاجي، الشباب والهوية اللغوية في ظل العولمة، منشورات جامعة المنصورة ، 2010م، ص 55 – 57 .

2- مروى حسين السيد ، الثقافة الاستهلاكية للشباب، منشورات جامعة المنصورة، 2014م، ص ص 41- 42 .

3- حسين بن مسفر القحطاني، التسويق في زمن العولمة ، الطبعة الأولى، دار رواء للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2009م ، ص ص 7 – 8 .

4- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008م، ص ص 23 – 24 .

5- حسين بن مسفر القحطاني، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

6- مولود زايد الطبيب، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي، الطبعة الأولى، المركز العالمي للدراسات والأبحاث، بنغازي ، 2005م، ص 18 .

7- محمد عبد الفتاح محمد، ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 2009م، ص ص 75 – 77 .

8- ثامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، دار مجدلاوي، عمان، ص ص 24 – 25 .

9- المهدي أحمد جحيدر، مفهوم العولمة وأثرها على الهوية العربية ، الجزء الأول ، مجلة الثقافة العربية ، العدد 285 ، السنة 34 ،2007م، ص ص 20 – 21 .

10- محمد عبد الفتاح محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 78 .

11- عابدين الشريف، الاعلام والعولمة والهوية المؤثر والمتأثر، الطبعة الأولى، منشورات المركز العالمي للدراسات والأبحاث، بنغازي ، 2006م، ص73 .

12- عبدالله محسن طالب، دراسات في العولمة واقتصاديات البلدان النامية، إصدارات جامعة عدن، عدن، 2007م ، ص 17 .

13- عابدين الشريف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 73 – 74 .

14- عبدالله محسن طالب ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 .

15- محمد عبد الفتاح محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 86 .

16- عبدالله محسن طالب ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

17- محمد عبد الفتاح محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 91 .

18- عبدالله محسن طالب ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

19- محمد عبد الفتاح محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 18 – 20 .
20- سناء حسنين الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984م، ص 37 .
21- محمد عبد الفتاح محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 19 .
22- عبد الواحد مشعل ، مظاهر التغير في الأسرة العربية المعاصرة ، مجلة دراسات ، العدد 9 ، السنة 3 ، 2002م ، ص ص161 – 163 .
23- محمد عبد الفتاح محمد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 93 – 94 .
24- ماجد الزيود ، الشباب والقيم في عالم متغير ، الطبعة الأولى ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006م، ص ص 51 – 54 .
25- محمود حسن ، الأسرة ومشكلاتها ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، 1981م، ص ص 13 – 14 .
26- مجد الدين عمر خيري، علم الاجتماع الموضوع والمنهج ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999م، ص 213 .
27- علي عبد الرازق جلبي ، علم الاجتماع الصناعي ، الطبعة الرابعة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2003م، ص 354 .
28- علي عبد الواحد وافي ، الأسرة والمجتمع ، الطبعة الثامنة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ص 17 .
29- مجد الدين عمر خيري ، العائلة والقرابة في المجتمع العربي ، فصل في كتاب " دراسات في المجتمع العربي لنخبة من أساتذة الجامعات العربية ، منشورات اتحاد الجامعات العربية " الأمانة العامة "، عمان ، 1985م، ص 215 .
30- خيري خليل الجميلي ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة ، ب ط ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1993م، ص 26 .
31- بسمة ممدوح البلتاجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 50 .
32- علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، منشورات جامعة المنصورة، 2006م، ص41.
33- بسمة ممدوح البلتاجي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 12 – 58 .
34- المرجع السابق ذكره ، ص 58 .
35- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979م، ص110 .

36- عبد اللطيف عبد الحميد العاني ، التحديات الثقافية العالمية للأمن العربي في ظل نظام العولمة الجديد، مجلة دراسات ، العدد9 ، السنة 3 ، 2002م ، ص 120 .

37- حسين بن مسفر القحطاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

38- بسمة ممدوح البلتاجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 57 .

39- المهدي الجديدي ، الشباب العربي بين الأصالة والمعاصرة ، مجلة دراسات ، العدد السابع ، السنة الثالثة، 2001م ، ص 200 .

40- بسمة ممدوح البلتاجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 61 .

41- علي يوسف الشكري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 38 - 39 .

42- بسمة ممدوح البلتاجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 204 .

43- قاطع جار الله سطام ، اللغة العربية بين تحديات العولمة إلى فوضى الفضائيات ، مجلة فضاءات ، العدد 29 ، 2007م ، ص 91 .

44- المرجع السابق ذكره ، ص ص 93 – 96 .

45- بسمة ممدوح البلتاجي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 59 ، 61 .

46- المرجع السابق ذكره ، ص 59 .

47- مروى حسين السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 37 .

المصادر والمراجع:

1- بسمة ممدوح البلتاجي، **الشباب والهوية اللغوية في ظل العولمة**، منشورات جامعة المنصورة، 2010م.

2- ثامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، دار مجدلاوي، عمان، ب ت.

3- حسين بن مسفر القحطاني، **التسويق في زمن العولمة**، دار رواء للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009م.

4- خيري خليل الجميلي، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1993م.

5- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الأولى، 2008م.

6- سناء حسنين الخولي، **الأسرة والحياة العائلية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984م.

7- عابدين الشريف، **الاعلام والعولمة والهوية المؤثر والمتأثر**، منشورات المركز العالمي للدراسات والأبحاث، بنغازي، الطبعة الأولى، 2006م.

8- عبد اللطيف عبد الحميد العاني، **التحديات الثقافية العالمية للأمن العربي في ظل نظام العولمة الجديد**، مجلة دراسات، العدد9 ، السنة 3 ، 2002م.

9- عبدالله محسن طالب، **دراسات في العولمة واقتصاديات البلدان النامية**، إصدارات جامعة عدن، عدن، 2007م.

10- عبد الواحد مشعل، **مظاهر التغير في الأسرة العربية المعاصرة**، مجلة دراسات، العدد 9 ، السنة 3 ، 2002م.

11- علي عبد الرازق جلبي، **علم الاجتماع الصناعي**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، 2003م.

12- علي عبد الواحد وافي، **الأسرة والمجتمع**، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة الطبعة الثامنة، 2007م.

13- علي يوسف الشكري، **حقوق الإنسان في ظل العولمة**، منشورات جامعة المنصورة، 2006م.

14- قاطع جار الله سطام، **اللغة العربية بين تحديات العولمة إلى فوضى الفضائيات**، مجلة فضاءات، العدد 29 ، 2007م.

15- ماجد الزيود، **الشباب والقيم في عالم متغير**، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الأولى، 2006م.

16- مجد الدين عمر خيري، **العائلة والقرابة في المجتمع العربي** ، فصل في كتاب " دراسات في المجتمع العربي لنخبة من أساتذة الجامعات العربية ، منشورات اتحاد الجامعات العربية " الأمانة العامة "، عمان، 1985م.

17- مجد الدين عمر خيري، **علم الاجتماع الموضوع والمنهج** ، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999م.

18- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979م.

19- محمد عبد الفتاح محمد، **ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 2009م.

20- محمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981م.

21- مروى حسين السيد، **الثقافة الاستهلاكية للشباب**، منشورات جامعة المنصورة، 2014م.

22- المهدي أحمد جحيدر، **مفهوم العولمة وأثرها على الهوية العربية**، الجزء الأول، مجلة الثقافة العربية ، العدد 285، السنة 34 ،2007م.

23- المهدي الجديدي، **الشباب العربي بين الأصالة والمعاصرة**، مجلة دراسات، العدد السابع، السنة الثالثة، 2001م.

24- مولود زايد الطبيب، **العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي**، المركز العالمي للدراسات والأبحاث، بنغازي، الطبعة الأولى، 2005م.